الرسائل المفتاحية

المرأة والأرض والسلام

الموضوعات الأساسية المتعلقة بتعزيز استمرار السلام من خلال تمكين المرأة وتعزيز إمكانية الوصول إلى حقوق الأراضي والملكية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

GLTN
الشبكة الدولية لأدوات الأراضي

Global Protection Cluster
Housing, Land and Property

UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين

NRC
المجلس النرويجي
للاجئين

المرأة والسلام والأرض

إحلال السلام من خلال تمكين المرأة وزيادة حصولها على الحق في الأرض والملكية في السياقات الهشة المتأثرة بالصراع، الرسالة الأساسية، حقوق النشر © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2021

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

صندوق بريد 30030، نيروبي 00100، كينيا

هاتف: 120 623 2 254+

فاكس: 266 624 2 254+

www.unhabitat.org

إخلاء مسؤولية

لا تُعبر التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة عن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو تعيين حدودها أو منطقة الحدود أو نظامها الاقتصادي أو درجة تطورها، كما لا تعكس التوصيات الواردة في التقرير بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس إدارته.

العرفان

الكاتب الأساسي: أومبرتا تمبرا

المساهمون الأساسيون: لورا كونيال، ورفيق خوري، وإيفرلين نايريسيا، وكاترين رينغيل، وسراج سايت، وإليونورا فرانشيسكا سيربي

المنسق: جيم روبينسن

صورة الغلاف: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ أليسون جويس

أُعدت هذه الرسالة بالتعاون مع الجهات المختصة بحقوق الأرض والسكن والملكية ونعرب عن خالص تقديرنا لمن ساهموا في هذه العملية.

معلومات عن تلك الرسائل المفتاحية

أُعدت هذه الرسائل المفتاحية بناءً على الخبرة الميدانية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالأزمات، التي اكتسبها موئل الأمم المتحدة والشركاء في الشبكة العالمية لأدوات الأراضي ومجالات السكن والأرض والملكية المعنية بها مجموعة الحماية العالمية، وهذه الرسائل مراجع سريعة توضح كيفية تمكين المرأة وحماية حقوقها في السكن والأرض والملكية في حالات الضعف، وسبب أهمية هذه العناصر يكمن في تعزيز دوام السلام والاستقرار، وهذه الرسائل تستهدف مجموعات مختلفة من النساء والفتيات بغض النظر عن العرق أو الحالة أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو أي خاصية أخرى تُميزهن.

لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الوثائق المرجعية وموقع موئل الأمم المتحدة، الشبكة العالمية لوسائل لأدوات الأراضي والمجموعة العالمية للحماية أو يمكنك مراسلتنا من خلال موقع *unhabitat-gltn@un.org* أو *gpc@unhcr.org.* مباشرة.

لماذا ينبغي تعزيز حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع؟

تلعب المرأة دورًا رئيسيًا في تعزيز إستدامة السلام

غالبًا يُحصر دور المرأة في الأزمات فى دور الضحية، ومن المُسلم به أن المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالصراعات التي غالبًا ما كان لها دور ضئيل في نشوبها، لكن تلعب المرأة أيضًا دورًا جوهريًا في منع نشوب الصراعات وحلها، وتعزيز السلام وحفظه داخل المجتمعات، وغالبًا لا يُلاحظ دور المرأة ولا يتم الإبلاغ عنه بشكل كاف باستمرار، وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لدور المرأة كعامل سلام، ووسيط ومفاوض في مجتمعها، وينبغي إعطاء المرأة مساحة أكبر للمساهمة بشكل أكبر في جهود السلام، وذلك يشمل المشاركة في مفاوضات السلام وإجراءات إحلال السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد الصراع.

حماية حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية يزيد قدرة المرأة على تعزيز استدامة السلام

لتلعب المرأة دورها كعنصر مؤثر في تعزيز السلام بشكل مناسب تحتاج المرأة إلى الشعور بالأمان في مجتمعها، وتمكينها من المشاركة بشكل هادف في عملية صنع القرار والتخطيط، وحقوق السكن والأرض والملكية تعتبر عوامل تمكينية لتحقيق كلا الهدفين وهذا لأن:

في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع عند حماية حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية نلاحظ ما يلي:

- يُقربنا من تعزيز الاعتراف بحق المرأة في المساواة بشكل عام.
- تزداد قدرة المرأة على إعالة نفسها وأسرتها والتعامل مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزاع والافتقار إلى دعم المجتمع والأسرة الممتدة الذي يحدث غالبًا بسبب الصراع والنزوح.
- تقل نقاط ضعفها وتتمتع بحماية أفضل من العنف الجسدي والنفسي والمخاطر الأخرى والظروف الجوية القاسية[1].
- تقل العوامل التي تجبرها على اتباع سلوكيات محفوفة بالمخاطر، وجعلها عرضة لاعتماد آليات التكيف السلبية مثل التجارة في الجنس أو الزواج القسري أو غيرها من الممارسات الضارة.
- يُعاد توازن علاقات القوة داخل الأسرة مما يتيح للمرأة فرصة اتخاذ القرارات والخروج من العلاقات العنيفة.
- تزداد استقلالية المرأة وحقها في تقرير المصير.

[1] من المهم أيضًا الإشارة إلى أن على المدى القصير وفي بعض السياقات يمكن أن تؤدي المطالبة بحقوق السكن والأرض والملكية إلى تعريض المرأة للعنف بسبب اعتبار أن المطالبات يمكن أن تشكل تهديدًا لهياكل السلطة وأصحاب السلطة والنفوذ، ولكن تعزيز حقوق المرأة في الميراث وحقوق السكن والأرض والملكية سيغير بمرور الوقت الأعراف والمواقف الثقافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي بطريقة إيجابية، وينبغي وضع استراتيجيات وتدابير حماية فورية لدعم النساء اللواتي يطالبن بالسكن والأرض والملكية الخاصة بهن في السياقات التي قد يتعرضن فيها لخطر العنف.

يمكن أن تساهم العوامل المذكورة أعلاه في زيادة مشاركة المرأة بشكل هادف في عمليات صنع القرار داخل المجتمعات، وفي الخطابات العامة والمناظرات المتعلقة بإجراءات السلام وصنع السلام، وبالتالي تؤدي هذه الجهود إلى اتخاذ قرارات أكثر شمولاً ونتائج إحلال سلام أكثر فاعلية واستدامة.

تساهم حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في منع نشوب الصراعات والأوضاع الهشة والتعافي منهما

حماية حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية تخفف من مخاطر نشوب الصراعات العنيفة وتساعد المجتمعات على الخروج من الحروب والتعافي منها وتزيد الإنتاجية بصفة عامة والإنتاج الزراعي بصفة خاصة، وتعزز الأمن الغذائي، ومن الضروري تعزيز إعمال حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة مثل الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق والسكن اللائق والمساواة والحماية من عمليات الإخلاء القسري، وبشكل عام تساعد حماية حقوق السكن والأراضي والملكية في المجتمعات على الانتقال من مرحلة الضعف الإنساني إلى مرحلة التعافي والاعتماد على الذات.

ومن الجدير بالذكر أن حماية حقوق الأراضي يمكن أن تعزز العلاقة بين الأشخاص والمؤسسات، كما أنه عامل مهم لبناء الدول وإحلال السلام في الأوضاع الهشة والبلدان الخارجة من الحرب.

كيف يمكن تعزيز الاعتراف بحقوق المرأة في السكن والأرض والملكية وحمايتها في الأوضاع الغير مستقرة والمتأثرة بالصراع؟

الحاجة الملحة لحماية حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في الأوضاع الغير مستقرة تتطلب بذل جهود متزايدة ومنسقة من جميع الأطراف المعنية، لتحديد الخيارات القابلة للتطبيق - التي يمكن أن تخدم عددًا أكبر من النساء في أقصر وقت ممكن- وتعزيزها، والحماية الكافية من الإخلاء القسري والمخاطر الأخرى. وتعتبر النساء النازحات قسراً من بين الفئات الأكثر ضعفاً وينبغي إعطاء الأولوية لعملية حمايتهن.

فيما يخص حماية حقوق المرأة في السكن والأرض والملكية في الأوضاع الغير مستقرة والمتأثرة بالصراع،

فقد ثبّت فعالية ما يلي:

- تقييم وتحديد خيارات الحيازة الأكثر ملاءمة من حيث الوقت والنطاق والتكلفة والاستدامة وقدرة الجهات الفاعلة المحلية وقبولها لها والخيارات الأخرى، التي يمكن أن تصل إلى عدد أكبر من النساء في وقت أقصر (على سبيل المثال خيارات تشارك المنزل والملاجئ العامة والمخيمات وغيرهم)، والعمل في نفس الوقت على خيارات أكثر ملاءمة على المدى المتوسط (مثل إعادة تأهيل أو إعادة بناء المأوى، واتفاقيات الاستضافة المُبرمة مع المجتمعات المحلية وترتيبات الوقف[2] وغيرهم).
- التخلص من العوائق القانونية والإدارية التي تمنع النساء (والرجال) النازحين من استخدام أو تأجير أو امتلاك المنازل والأراضي والعقارات.
- تشجيع الاستخدام والوساطة في تسجيل اتفاقيات الإسكان والأراضي والملكية الواضحة والعادلة، مثل مستندات الملكية وعقود الإيجار، ويمكن أن تكون السجلات شفوية أو مكتوبة، وذلك يعتمد على مدى ملاءمة السياق، فإذا كانت السجلات شفهية ينبغي أن يشهد وسطاء أو سلطات موثوق بها، وتسجيلها رقميًا باستخدام الهواتف أو أيهما حتى تتمكن الأطراف من استرجاعها لاحقا.
- مناصرة ودعم إصدار (إعادة إصدار) الوثائق المدنية، مثل بطاقات تعريف الشخصية وشهادات الزواج وشهادات الوفاة وما إلى ذلك اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الزوجية والأسرية وحقوق السكن والأرض والملكية.
- دعم استعادة وثائق السكن والأرض والملكية، والتمتع بالحق في السكن والأرض والملكية، كوسيلة لتسهيل التمتع بالحلول الدائمة وللتحضير لعمليات العودة للأراضي أو إعادة الإدماج أو رد الحق أو التعويض.
- إنشاء مراكز للمعلومات والدعم، وآليات لتقديم الشكاوى على مستوى القاعدة لمساعدة المرأة على تحديد خيارات حيازة الأراضي المتاحة لها وطرق الوصول إليها.
- تقديم المشورة والمساعدة القانونية بشأن حقوق السكن والأرض والملكية والمسائل الأخرى ذات الأولوية، واستكشاف استخدام الآليات والتقنيات التعاونية لحل النزاعات (مثل الوساطة والتفاوض) المتعلقة بالسكن والأرض والملكية وتعزيز وصول المرأة للممتلكات والتمتع بها.
- ضمان تمكين المرأة من المشاركة وقيادة العمليات المتعلقة بالأراضي مثل لجان الأراضي والعودة للأراضي وما إلى ذلك وضمان أن هذه العمليات تتم دون ممارسة التمييز ضدها.

[2] تخصيص ممتلكات معينة للمنفعة المحدودة للعمل الخيري وحظر أي استخدام أو تصرف بالممتلكات خارج هذا الغرض المحدد، ويوضح التعريف الطبيعة الدائمة للوقف من حيث صلته بشكل عام بالأرض والمباني، ولكن يوجد وقف الكتب والآلات الزراعية والماشية والأسهم والمخزونات والنقود، قاموس أكسفورد للإسلام

- جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي - المتعلقة بالقضايا التي تواجهها المرأة للتمتع بحقها في الأرض والديناميات الأخرى المتعلقة بالأرض- وتحليلها.
- تحديد الممتلكات والموارد المشتركة مثل المياه والأشجار (لاستخدامهم في صنع الوقود والغذاء والدواء)، والتأكد من حماية إمكانية وصول المرأة لتلك الموارد واستخدامها، وإخراط النساء بشكل هادف في عملية إدارة الموارد، وإذا تدهورت تلك الموارد بسبب تدفق النازحين أو نشوب الصراع أو لأسباب أخرى على سبيل المثال، ينبغي السعي وراء استعادتها وإدارتها باستمرار.
- التعاون مع الجمعيات المحلية والشخصيات المؤثرة وأفراد المجتمع لتنظيم الأنشطة المصاحبة التي تخفف من خطر تهديدات العنف ضد المرأة وتعزز ضمان حقوقها في السكن والأرض والممتلكات.

كيفية تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في العمليات المتعلقة بتنظيم الأراضي وحقوق السكن والأراضي والملكية

تُعد حماية إمكانية وصول المرأة إلى حقوق السكن والأرض والممتلكات شرطًا أساسيًا لضمان تمكين المرأة، وإشراكها في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسلام (القسم 1)، ولكن توجد حاجة لتنفيذ إجراءات محددة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في العمليات المتعلقة بإدارة الأراضي وحقوق السكن والأرض والممتلكات في الأوضاع الهشة والغير مستقرة، وحياة الجميع تتأثر بشدة بالقرارات المتعلقة بتنظيم الأراضي وحقوق السكن والأرض والممتلكات، لكن هذا النوع من المناقشات يصعب المشاركة به، ومن الناحية الفنية فهو معقد، وبالتالي يزيد هذا التصور من التمييز بين الجنسين والأعراف الاجتماعية التميزية ويساهم في استبعاد المرأة من المشاركة في هذه القرارات، وعلى الرغم من مساهمة المرأة الجوهرية في مجال الأراضي، وتنفيذ القرارات المتعلقة بتنظيم الأراضي، إلا انه غالبًا ما يُنظر إلى قضايا الأرض على أنها قضايا يديرها "الرجال فقط" ويهيمن الذكور عليها بشكل أساسي في قطاع الأراضي.

هناك حاجة إلى بذل جهود لضمان تمكين المرأة من المشاركة وقيادة المناقشات المتعلقة بتنظيم الأراضي وحقوق الإسكان والأرض والملكية في الأوضاع الغير مستقرة والمتأثرة بالنزاعات ، ويشمل ذلك الحاجة إلى بذل الجهود في التفاوض والوساطة المتعلقة بإمكانية الحصول على الأراضي والموارد ذات الصلة بالأراضي، واستخدامها والتحكم فيها، وعمليات تسوية المنازعات ولجنة الأراضي ولجان العودة للأراضي ورد الحقوق وتحديد الأراضي والأحكام المتعلقة بالسكن والأرض والممتلكات في اتفاقيات السلام والأطر الأخرى ذات الصلة، وبالتالي يُمهد الطريق لتعزيز مشاركة المرأة في المناقشات واسعة النطاق المتعلقة بالأرض والسكن والممتلكات خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار (مثل الإصلاحات القانونية والمؤسسية وإدارة الأراضي وما إلى ذلك).

تشمل الإجراءات الرئيسية لتعزيز تمكين المرأة في الأوضاع الغير مستقرة والمتأثرة بالنزاعات ما يلي:

- زيادة وعي المرأة وفهمها لحقوق السكن والأرض والممتلكات حتى تزداد قدرتها على المطالبة بهذه الحقوق والانخراط في العمليات المتعلقة بحقوق السكن والأرض والممتلكات.
- دعم إشراك المرأة في عمليات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل.
- تعزيز وتطوير قدرات المرأة والجمعيات النسائية للاشتراك في العمليات المتعلقة بالأراضي.
- التأكد من إشراك المرأة في مفاوضات السلام وآليات تسوية الصراعات المتعلقة بالأراضي واللجان المتعلقة بالأراضي للتأكد من تناول أوجه ظلم المرأة واحتياجاتها أثناء المفاوضات.
- تجميع وتحليل البيانات المصنفة حسب النوع المتعلقة بعمليات إدارة الأراضي وأنماط استخدام الأراضي والقضايا التي تواجه المرأة في حصولها على الأراضي والديناميات المتعلقة بالأراضي لتوجيه عمليات الإصلاح واتخاذ القرار.
- دعم توظيف المرأة في مجالات إدارة الأراضي وفي مختلف جوانب مجال تنظيم الأراضي.

حقوق المرأة في الأرض والممتلكات المعنية بمنع نشوب الصراعات والتعافي منها: الصلة بين الجوانب الإنسانية والتنمية والسلام

من حيث المنظور طويل الأجل المتعلق باستراتيجيات منع نشوب الصراعات والتعافي الدائم ينبغي تحليل القوانين والممارسات ومراجعتها للتأكد من أنها تحمي وتعزز حقوق المرأة في السكن والأرض والممتلكات، ومن ضمن مجالات التركيز مراجعة قوانين الميراث وقوانين الأحوال الشخصية التي تميز بين الجنسين، والترويج لتسجيل عقود الزواج المكتوبة التي تشمل معلومات عن أنظمة الأراضي والممتلكات، والتخلص من العوائق التي تمنع النساء من الوصول إلى خدمات إدارة الأراضي والمرافق والآليات المالية وأنظمة تحسين الأراضي واستغلالها، وآليات تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، ومعالجة النظم القانونية والإدارية من خلال تبني منظور مراع لاعتبارات النوع الاجتماعي، ولتحقيق التغيير في مجالات التركيز تلك يوصى ببعض الأنشطة الرئيسية:

مناصرة حقوق المرأة في السكن والأرض والممتلكات والتوعية بها

- زيادة الوعي بشأن أهمية النهوض بحق المرأة في الأرض والممتلكات، وحمايته على الصعيد المحلي والإقليمي وبين أفراد الأسرة والمجتمع والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الأرض.
- زيادة الوعي بشأن الأطر الدولية لحماية حق المرأة في السكن والأرض والممتلكات.
- زيادة وعي صانعي القرارات بشأن القيم الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة، ويساعدهم ذلك في فهم الفوائد التي يمكنهم ويمكن لأسرهم جنيها عند ضمان المساواة في حصول المرأة على الأرض والتحكم فيها.

حماية حقوق المرأة في السكن والأرض والممتلكات عند الزواج

- زيادة الوعي بشأن أهمية تسجيل جميع الوقائع الحيوية مثل الزواج والطلاق والميلاد والوفاة واستصدار الوثائق المدنية المطلوبة لضمان توفر كافة الوثائق التي تساعد على إثبات صحة المطالبات وتسهيل إمكانية الحصول على الأرض والممتلكات واستخدامهما بشكل فعال.
- زيادة الوعي بشأن أهمية الزواج في تعريف أنظمة الأرض وممتلكات الأسرة، ودور عقد الزواج كأداة لحصول المرأة على حقها في الأرض وتأمينه من خلال الملكية الزوجية المشتركة.
- تشجيع تسجيل الزيجات أو تحويله إلى إجراء إجباري من خلال عقود الزواج المكتوبة وتعزيز ترتيبات الملكية المشتركة للأزواج.
- التأكد من أن عقود الزواج تشمل خيارات مختلفة لأنظمة الملكية والترتيبات، وتحديد شروط التسوية في حالة الطلاق.
- التشجيع على إدراج الملكية الزوجية المشتركة في الأطر الإدارية والقانونية الوطنية.
- النظر في جعل الملكية الزوجية المشتركة الخيار الافتراضي إن لم يحدد الزوجين نظام الملكية.
- تسهيل إمكانية حصول المرأة على المشورة القانونية المستقلة قبل الزواج وبعده.
- تطوير قدرات جميع الأطراف المعنية المشاركة في عقد الزواج بما في ذلك الزوجين وأسرهم والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى المشاركة في عمليات تسوية المنازعات المتعلقة بالزواج والطلاق للتعامل مع القضايا المتعلقة بالأراضي.

حماية حقوق المرأة في الميراث

- رفع الوعي بشأن أحكام الميراث القانونية والدينية الموجودة، ومناصرة عملية تعديل القوانين التمييزية التي تمنع أو تعيق حصول المرأة على ميراثها في الممتلكات.
- تطوير قدرات جميع الأطراف المعنية بعمليات الميراث وقضايا الأراضي ذات الصلة المتأثرة بالنوع الاجتماعي.
- تعزيز نهج كلي للتخطيط لعملية التصرف في الممتلكات ووضع آلية متكاملة للحصول على الأرض والممتلكات (مشتريات ووصيا وهدايا وغيرهم).
- مكافحة ممارسات التنازل السائدة في بعض الحالات وتنظيمها.

تعزيز حقوق المرأة في الأرض والسكن والموارد

- تعزيز حقوق الاستخدام الجماعية والفردية لمنح ضمان الحيازة الفوري الذي يعزز بمرور الوقت وإيجاد حلول أكثر استدامة، وبالأخص التأكد من أن اتفاقيات الحيازة تمثل مجموعة واسعة من الحقوق ذات الصلة ومن فعاليتها (إمكانية إنفاذها) وأن تكون مدة اتفاقيات الحيازة طويلة بشكل معقول.
- تنظيم وتعزيز استخدام عقود الإيجار المكتوبة وإزالة العوائق وتيسير المتطلبات وتوفير دعم قانوني ووساطة لتنفيذها.
- تنظيم وتعزيز استخدام اتفاقيات الإيجار قصيرة الأمد واتفاقيات الإيجار طويلة الأمد المسجلة والواضحة والعادلة، وإزالة العوائق وتبسيط المتطلبات وتوفير الدعم القانوني والوساطة لإنفاذ الاتفاقيات.

- تعزيز إضافة اسم المرأة إلى وثائق حيازة الأراضي بجميع أنواعها (الملكية وعقود الإيجار وعقود الإشغال).
- زيادة قدرة المرأة على الاستثمار في أصول الأراضي والمساكن من خلال دعم سبل العيش والمبادرات الأخرى.

تقديم الدعم العملي للمرأة وللمجموعات النسائية

- تأسيس مراكز للمعلومات والدعم لمساعدة المرأة على تحديد الخيارات المختلفة لحيازة الأراضي، وطريقة الوصول إليها وتوفير المعلومات حول المساعدة المالية والقانونية والدعم العملي لتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها وخاصة حقوق الميراث من خلال المحاكم أو الأنظمة البديلة لتسوية النازعات.
- تطوير قدرات المجموعات والمنظمات النسائية لتمكين المرأة من التعامل مع القضايا المتعلقة بالأراضي.
- تسهيل إمكانية وصول المرأة إلى المشورة القانونية المستقلة.

زيادة إماكنية وصول المرأة إلى آليات العدالة وتسوية المنازعات

- دعم إمكانية وصول المرأة إلى العدالة وآلية تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي من خلال توفير المساعدة القانونية والاستشارة والتمثيل والوساطة، ومن خلال إزالة الحواجز العملية واللوجستية (مثل المسافة والتكلفة واللغة ومحو الأمية ورعاية الأطفال وغيرهم).
- تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية عن طريق تبسيط المستندات ونشرها وترجمتها إلى اللغات المحلية.
- الأخذ في عين الاعتبار حاجة المرأة إلى الوصول لآليات سلسة لتسوية المنازعات على الأراضي، والتي لا تعرض علاقاتها الأسرية للخطر.

تحسين إدارة الأراضي وإمكانية الحصول على الائتمان

- إزالة الحواجز العملية واللوجستية التي تُعيق أو تمنع المرأة من الوصول إلى خدمات إدارة الأراضي (مثل المسافة والتكلفة واللغة ومحو الأمية ورعاية الأطفال وغيرهم)، وإنشاء مكاتب إدارة أراضي لامركزية وخدمات متنقلة وإتاحة إمكانية وصول المرأة للمعلومات عبر الإنترنت وخدمات الدعم التدريبية وغيرهم.
- تعزيز عمليات الإصلاح لتسهيل الوصول إلى أنظمة إدارة الأراضي (التي تتسم ببيروقراطية أقل والسرعة ورخص الثمن وما إلى ذلك).
- تنمية قدرات الأشخاص الذين يمارسون أدوار صنع القرار (مثل القضاة وقادة المجتمع وغيرهم) والتعامل مع القوانين والسلطات العرفية للدعوة إلى إجراء تغيير يناصر قضايا النوع الاجتماعي إذا لزم الأمر.
- زيادة فرص حصول المرأة على الائتمان والتمويل الجزئي.
- زيادة عدد النساء العاملات في قطاع الأراضي وقطاع الإدارة والقطاع القانوني.

إصلاح الدساتير والسياسات والقوانين

- تطوير وإصلاح الدساتير والسياسات والقوانين الوطنية بحيث تكون مُراعية لقضايا النوع الاجتماعي.
- تعزيز مواءمة السياسات والقوانين الوطنية مع الأطر الدولية لحقوق الإنسان التي تحمي حقوق المرأة في الأراضي والممتلكات.
- تعديل القوانين التمييزية التي تعيق إمكانية وصول المرأة إلى الأرض مثل قوانين المواطنة وقوانين الوصاية وقوانين الميراث وقوانين الملكية وقوانين الائتمان.
- تعزيز معرفة الأشخاص المعينون في مناصب صنع القرار (القضاة وقادة المجتمع وغيرهم) والعائلات والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية بالمبادئ الإسلامية المتعلقة بالأراضي.

تعلم العمل في سياقات لها أنظمة قانونية متعددة

- تقييم وتحديد الخيار (أو الخيارات) الذي من المرجح أن يكون له تأثير أكبر من حيث الوقت والنطاق والتكلفة والاستدامة والقدرة وقبول الجهات الفاعلة المحلية له وغيرهم، وتحديد الخيارات التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على أكبر عدد من النساء في أقصر وقت من خلال تقديم الحماية اللازمة من الإخلاء القسري والمخاطر الأخرى، كما توجد حاجة لتقييم المخاطر التي يشكلها خيار الحيازة المختار والتخفيف من حدته.
- تنسيق وضبط ومواءمة الأحكام المستخدمة في الأنظمة القانونية المختلفة، وتوضيح طريقة ربطهم وتفاعلهم مع بعضهم بعضًا لتجنب المفاضلة بين المحاكم والالتباس القضائي الذي من شأنه أن يؤثر سلبًا على الأشخاص والنساء الأكثر ضعفًا.
- تجنب تقويض مؤسسات الدولة وقوانينها؛ فهم الأنظمة القانونية المتعددة وخيارات الحيازة والعمل من خلالهم قد يكون ضروريًا على المدى القصير، لكن من المهم أيضًا بناء منظور متوسط أو طويل الأجل لضمان عدم تقويض مؤسسات الدولة وقوانينها.

أهداف التنمية المستدامة

تأمين حقوق المرأة في السكن والممتلكات عامل أساسي لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حيث أن تلك الحقوق تساهم في خفض معدلات الفقر (هدف التنمية المستدامة الأول) وتمكين المرأة (هدف التنمية المستدامة الخامس)، وترتبط العديد من أهداف التنمية المستدامة بحقوق المرأة في الحيازة وبحاجة الجميع - نساءً ورجالًا- بشكل خاص إلى حيازة الأراضي وغيرها من الممتلكات والتحكم فيها (الهدف 1.4) والحاجة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد وملكية الأراضي والتحكم بها (الهدف أ5). وتأخذ القائمة (غير الشاملة لأهداف التنمية المستدامة والغايات والمؤشرات الموضحة أدناه) في الاعتبار الأهداف الرئيسية المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة في الأرض والممتلكات وحمايتها، ويمكن تحديد الأهداف الإضافية ذات الصلة بسبب تعقيد الديناميكيات المرتبطة بها.

هدف التنمية المستدامة الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الغاية ١.٤: بحلول عام 2030 ينبغي ضمان تمتع جميع الرجال والنساء -ولا سيما الفقراء والضعفاء- بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية والتمتع بحق امتلاك الأراضي والتحكم بها وغير ذلك من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة والخدمات المالية التي تشمل التمويل الجزئي

المؤشر ١.٤.٢. تحديد إجمالي عدد السكان البالغين الذين يتمتعون بالحقوق المضمونة لحيازة الأراضي والذين يمتلكون وثائق معترف بها قانونياً ويعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة بحسب الجنس ونوع الحيازة.

هدف التنمية المستدامة الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الغاية ٥.أ: إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقًا عادلة في الموارد الاقتصادية وتملك الأراضي وغيرها من الممتلكات والتحكم بها والحصول على الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقًا للقوانين الوطنية.

المؤشر ٥. أ.١. (أ) تحديد مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية بحسب النوع الاجتماعي، و(ب) تحديد حصة المرأة مقارنة بالملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية بحسب نوع الحيازة.

المؤشر ٥.أ.٢. نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحصول على حقها في ملكية الأرضي أو التحكم بها أو كلاهما.

المراجع

منتدى جيل المساواة (2021) ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني.

الأمم المتحدة (2019) مذكرة الأمين العام إرشادية. الأمم المتحدة والأرض والصراع.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2000). قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 المعني بالمرأة والسلام والأمن.

موئل الأمم المتحدة /الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي (2018). الأرض والصراع. الدروس الميدانية المستفادة المتعلقة بحوكمة الأراضي الأراضي المتأثرة بالنزاع وبناء السلام.

موئل الأمم المتحدة/ الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي (2018). المرأة والأرض في العالم الإسلامي: مسارات تعزيز إمكانية الوصول إلى الأرض لتحقيق التنمية والسلام وحقوق الإنسان.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2010) تقرير الأمين العام بخصوص مشاركة المرأة في إحلال السلام (A / 65/354-S / 2010/466).

لجنة الأمم المتحدة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (2005). مبادئ متعلقة بالسكن ورد الممتلكات للاجئين والنازحين (مبادئ بينهيرو).

المجلس النرويجي للاجئين (2021) قصص لنساء سوريات وأسرهن وممتلكاتهن.

المجلس النرويجي للاجئين (2021) تعزيز المكاسب - حقوق ملكية الأراضي والممتلكات الخاصة بالنازحات في إفريقيا.

المجلس النرويجي للاجئين (2019) حقوق السكن والأرض والممتلكات للنساء المتضررات من النزاع في شمال شرق نيجيريا

المجلس النرويجي للاجئين (2014) الحياة يمكن أن تتغير.

مجلس اللاجئين النرويجي (2014). تعزيز حقوق النساء المشردات في السكن والأرض والملكية في أفغانستان.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2013). إعمال حقوق المرأة في الأرض والموارد الإنتاجية الأخرى.

موئل الأمم المتحدة (2007). دليل إدارة الأراضي في مرحلة ما بعد الصراع وإحلال السلام، الإصدار 1: البلدان التي لديها سجلات أراضي.

موئل الأمم المتحدة (2104). دور النساء في خطط التسوية بعد انتهاء الصراع.

موئل الأمم المتحدة / الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي (2007). كيفية القيام بتحليل الأسباب الجذرية للأراضي والصراعات من أجل إحلال السلام.

موئل الأمم المتحدة/ الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، جامعة شرق لندن، لجنة هوايرو، الاتحاد الدولي للمساحين (2008). معايير تقييم النوع الاجتماعي لأدوات الأراضي واسعة النطاق.

سكاليز و جيوفاريلي (2020)- ماهي الأمور التي ينبغي مراعتها لإعمال حقوق المرأة في الأرض والممتلكات؟

لمزيد من المعلومات زوروا المواقع التالية

www.gltn.net

www.globalprotectioncluster.org

www.nrc.no

www.unhcr.org

www.unwomen.org